

الرئيس سليمان يتحدّث عن دور الرئاسة الأولى في تحقيق العدالة جريصاتي يُقرّب "نزعة رئاسية" .. ومسرور باستدعاء "نداء الوطن"

جيبير متري



المحامي الرفاعي لجريصاتي: شعرنا أنكم تريدون رئيس حكومة "باش كاتب"

نظمت جامعة القديس يوسف طاولة مستديرة عن "دور رئيس الجمهورية في إدارة الشأن العام بعد الطائف"، في قاعة غولبنكيان في حرم العلوم الاجتماعية، شارك فيها الرئيس ميشال سليمان، وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي، الدكتور شربل مارون، وأدار الحوار مدير مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد البروفسور باسكال موانان، في حضور الوزير السابق لأن حكيم ممثلاً للرئيس أمين الجميل والنائب سامي الجميل، جو عيسى الخوري ممثلاً للرئيس نجيب ميقاتي، النائب زياد حواط، واكاديميين وإعلاميين وطلاب. تحدّث المشاركون في الندوة عن أهمية دور رئيس الجمهورية في إدارة الشأن العام، وركّزت مداخلة الرئيس سليمان على تطوّر دور الرئيس بصورة عامة في مناخ العولة، ومرتكزات الدور بعد الطائف، والدور التشريعي والإجرائي وفي السياسة الدولية.

وفي الجزء الأهم تحدّث سليمان عن دور الرئاسة الأولى في تحقيق العدالة والحرص على استقلالية القضاء (القاضي الأول)، وتعيينات المجالس الدستورية، القضاء الأعلى، المجالس القضائية والهيئات الرقابية وهيئات المحاسبة والتي تقسم اليمين أمام الرئيس. وتطرق إلى التشكيلات القضائية، مراسيم صرف القضاة، الإعدام، العفو الخاص وافتتاح السنة القضائية. والمحكمة الدولية والتمديد لها، وقضية ميشال سماحة.

كما أعطى أهمية إلى الدور الدفاعي والأمني، "فالرئيس هو رئيس المجلس الأعلى للدفاع، الرئيس المباشر لجهاز أمن الدولة، القائد الأعلى للقوى المسلحة"، ودخل باب "التعيينات الأمنية، مراسيم تعيين قادة الوحدات الكبرى والترقيات ودور الرئيس في السهر على قيام الحكومة بوظائفها، فهو بصفته رئيساً للدولة يتّأس مجلس الوزراء ويوقع المراسيم الصادرة عنه وعن الوزراء ويشرف على قيام الحكومة بوظائفها الثلاث المتمثلة بتحقيق الديمقراطية والانماء والحوار والمعرفة".

أما مداخلة الوزير جريصاتي فأشعرت الحاضرين بأن لبنان في يد شخص واحد ومجلس الوزراء "يسمع وينفّذ"، ولا نعلم ما إذا كان هذا ما يريده الفريق الآخر، الأمر الذي استدعى من المحامي حسان الرفاعي الى السؤال: "من خلال مداخلتكم شعرنا انكم تريدون رئيس مجلس الوزراء "باش كاتب" فيما كانت مقاربة الرئيس ميشال سليمان أكثر واقعية". فأجاب جريصاتي: "نريد استنباط الصلاحيات من الدستور ولا نريد الانقلاب عليه، لكن أريد أن أقرّ أن لديّ نزعة رئاسية".

بشارة خيرالله يسأل عن الحريات

أما الزميل بشارة خيرالله فتوجه إلى جريصاتي بالسؤال: "هل صحيح ما يُقال عن دورك الشخصي في تريض الرئاسة على قمع الحريات الإعلامية؟"

فأجاب جريصاتي: "أنا وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية وبالتالي أنا مستشار الرئيس. وإذا كنت تقصد "نداء الوطن"، فهل يمكن القبول بالافتتاحية التي كتبتها، أي "سفراء جدد في بعيدا... أهلاً بكم في جمهورية خامنتي"، يجب أن تكون مسروراً لحرصنا على موقع الرئاسة". فرّد خيرالله بالقول: "كان سروري أكبر لو توجهتم على الأقل باللوم إلى من قال هذا الكلام، أي الأمين العام لـ "حزب الله" حسن نصرالله،

أولاً: ضرورة تحرير القضاء من التكبيل السياسي وتركه على حريته. ثانياً: وجوب إبعاد بعض المحرّضين عن آذان أركان السلطة لما في ذلك من مصلحة للشأن العام. ثالثاً: كيف يمكن محاسبة وسيلة إعلامية على نقلها خبراً واتهامها بالمش بكرامة الرؤساء، وعدم محاسبة المسؤول عن المقولة الشهيرة الواردة في المقال... بذريعة أنهم "لم يسمعوها".

بدلاً من الادعاء على الصحيفة التي نقلت الكلام، وهذا واجبها". وهنا تأهب معاليه للدفاع وقال: "أنا قرأت الافتتاحية ولم أسمع أن السيد نصرالله قال هذا الكلام". الوزير "الرئاسي" لم ينف انه هو من قام بالاستدعاء باسم الرئاسة الأولى، فهذا الحوار الهام بالنسبة لنا، وما يقوله يثبت:

"التقدمي" استنكر استدعاء الناشطين: لا لكم الأفواه

للازمات، لا يستدعي على الإطلاق التوقيف، بل معالجة الأسباب التي حدثت به الى كتابة ما يعبر عن وجعه على وسائل التواصل الاجتماعي. وجدت دعوتها لهذه السلطة للتوقف عن سياسة قمع الحريات العامة، والتفرغ بدلاً من ذلك لمعالجة الأزمات التي ترهق كاهل المواطنين، وتستنكر وتدين كل توقيف لصاحب رأي، وتهيب بالنيابات العامة الا تكون اداة طيعة في وجه الشباب الذي يطمح الى بلد العدالة والمساواة والحرية وتكافؤ الفرص والعيش الكريم".

اوضحت مفوضية الاعلام في الحزب "التقدمي الاشتراكي" ان "السلطة السياسية في لبنان تستمر بالتعبير عن ضيق صدر بحرية الرأي، وها هي تلجأ مرة جديدة الى اساليب القمع وكتم الافواه، فتوعز الى النيابة العامة بالتشدد في ملاحقة كل من يتعرض بالنقد لرئيس الجمهورية على وسائل التواصل الاجتماعي". ورأت، إن تألم أحد المواطنين بالأمس كما كل اللبنانيين من الوضع الذي وصلت اليه البلاد، ومن ضيق العيش في ظل حكم يتلصق بالبحث عن حلول